

يوم وقيل يارث في مقدار ما بين الصفتين للذي هذا القدر في الصلوة اعتبر حبالا في حق  
ضع صفة الاقتداء هكذا يجعل حبالا بينه وبين المار كما في الخبر الصغير فالحزب هو  
المحل الذي يكون بينه وبين المار كخطواته وغيرها أو في المار كالمصغر يدبره أي يدفع  
للمار أن يكون له أو يبتدئ ويصير القول له فادرا فإما انظم بأشارة رأسه أو عينه أو  
كما في فعل رسول الله يوم ولد لمكة أو سبع لوقته من ذلك المنة أحركه ناسية في الصلوة  
فليسبح ولا يدبره بغيره أي بالأشارة والتسبيح لوقوع الكفاية بأحد الأركان أو الأربعة  
أذ من المور لا الذي إليه قدمه وإن تسبح بلا عزربان لم يكن موفوعا إليه فحصلت  
بحرف في نحو لم يطلت صلوة عند أبي حنيفة وخلفا لا في يوسفية كان ذلك  
بعذر بان كان مدفوعا إليه فلا يتقل بالوجه لعدم إمكان الاحتراز بحرفه وضمان العطاء  
والتحاشا فانتهى لا يطعان الصلوة ولو حصل حرف فيهما وفي الكفاية إذ انحصرت في  
حرف فلم يكن موفوعا إليه بقطع عندها وفي التبيين لو صح تخفيف لأصل الحرف في حنيفة  
لا تقرب على الصلوة وكذلك الخطأ الإمام ففتح المقدرى ليهتدى الإمام وفي النهاية  
التسبيح الإعلام أنه في الصلوة لا يفتد ولو نفع إن كان مسموعا بيطل والأفلا  
فتمثل في الجماعة سنة مؤكدة تشبه الواجب في القوة لقوم من الجماعة من سنن  
الهدى لا يتخلق عنها إلا ما فحق حتى توترتها أهل مرمومون بها فإن أيترو فيها وهم  
والإيجل مقائلهم لأنها من شعائر الإسلام ومصايفها لأنها تكمن مشروعة في سائر  
الاديان والملاو وكان من شعائر هذا الإسلام وخصايفها السيل فيها أظهاره  
وأشعاره وينجز عذرة وأدله وتخييفها مع الإمام سنة ثابتة لقوم صلوا  
صلوة صنعهم وان كان سنة من أعاة الحق الناس في التحقيق كليا يؤدي التطويل

للتبفير ومراعاة حق الله تعالى في التبر وهذا روي عن النبي بن مالك قال ما رأيت  
أحد قصر صلوة من رسول الله في عام فاقبلها في غير الجمعة وأحد مع الإمام لقوله  
عليك السلام الأثنان وما فوقها خمسة ولم يرد بحصم الجماعة وإنما أراد بحكمتها  
ولو كان ذلك الواحد امرأة أو صبيا يعقل لأنها من أهل الصلوة ففي هذا حديث الأمل  
تقرب ذلك الواحد التبر لأن سنة الإمام إن كان صالحا للإمامة بان لم يكن ميبا  
والإمامة سنة الصلوة وجمع الأولى صلوة ومقدريا الثاني كما إذا استخلفه حفيقه  
فلم يصب لها بان كان صبيا أو امرأة اختلفوا في ذلك بعضهم تفرد صلاتها وهو  
قول زفر قال بعضهم تفرد صلوة المقدرى لانه حلالا مكان امامه عن الإمام في الأ  
كذا قال الإمام التبر في شأن الإمامة انقلبت عنه من غير صفه وعلى هذا فشا  
ويقيم بعضا من فانية والفتا هو الإمام فأحدث لا يصير للقيم امامه لعدم  
صلاحه امامة له والأولى بالامام الكفاية أي فقههم في الدين إذا كان يحسن  
من القارة ولي يجوز به الصلوة ثم الأقران عاقرانهم يعلم القارة بصفه في موضع الوصل  
الوقف ويصير في موضع الوصل ونحو ذلك من التشديد والتخفيف وغيرها في موضع  
الأقران أو في القول على الإمام اليوم القوم أقراهم بكتا الله تعالى أن كانوا سوا  
فأعلمهم بالنسبة للهدى ولنا حديث عقبة بن عامر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ليوم القوم أعلمهم بالسنة وإن كانوا في السنة سواء فأقرهم بكتا الله تعالى الحديث  
وأما قدم في إرواه لأنه من كلفا يتعلمون القرآن في ذلك الوقت بأحكامه ثم الأقران  
أي أشد أجرة أذاع الشيا القوم على الإمام من صل خلف عالم تقي فلكا فاصلى  
خلفني ثم الأكرسنا أي أعظمهم حرمه عادة لقوله عليه السلام لا ينبغي في سلكته ولو كان